

2009

دليل استرشادي

لتصنيف الإيرادات والنفقات العامة في
امارة دبي وفقا لدليل احصاءات مالية
الحكومة لعام 2001 الصادر عن
صندوق النقد الدولي

(GFSM2001)

إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية

دائرة المالية

يعتمد هذا الدليل الاسترشادي على دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 والصادر عن صندوق النقد الدولي (Government Finance Statistician Manual 2001)) وتحديدًا الفصل الخامس والسادس) والذي يتضمن عشر فصول.

الفصل الأول- مقدمة: يعرض هذا الفصل الإطار العام لنظام إحصاءات مالية الحكومة والغرض منه، ويقدم نظرة عامة مجملّة على محتويات الدليل.

الفصل الثاني- نطاق التغطية في نظام إحصاءات مالية الحكومة: يعرف هذا الفصل قطاع الحكومة العامة بأنه مجموعة من الوحدات المؤسسية القائمة، ويحدو في تعريف الوحدة المؤسسية القائمة حدو نظام الحسابات القومية لعام 1993. ويصف هذا الفصل أيضا الحكومة المركزية وحكومة الولاية والحكومة المحلية كقطاعات فرعية لقطاع الحكومة العامة، ويصف توسيع قطاع الحكومة العامة ليشمل القطاع العام عن طريق إدراج الشركات الحكومية المالية وغير المالية ضمن القطاع العام. وتناول ملحق هذا الفصل طبيعة برامج الحماية الاجتماعية وتصنيفها.

الفصل الثالث- التدفقات والأرصدة والقواعد المحاسبية: يبدأ هذا الفصل بوصف التدفقات والأرصدة التي يتم قيدها في نظام إحصاءات مالية الحكومة. وجميع البيانات المتعلقة بوحدة قطاع الحكومة العامة وهي إما تدفقات (معظمها معاملات) أو أرصدة (الأصول والخصوم والقيمة الصافية). ثم يلخص هذا الفصل القواعد المحاسبية المستخدمة في قيد التدفقات والأرصدة. وتتعلق هذه القواعد بنوع النظام المحاسبي المستخدم ووقت القيد والتقييم وموضوعات أخرى متنوعة.

الفصل الرابع- الإطار التحليلي: يعرض هذا الفصل لمجموعة من الكشوف المالية التي تحتوي على جميع التدفقات الاقتصادية والأرصدة لدى قطاع الحكومة العامة، ويبرز مقاييس موجزة للأنشطة الحكومية تعتبر مهمة للدراسات الخاصة بالسياسات المالية.

الفصل الخامس - الإيرادات: يعرّف هذا الفصل الإيرادات بأنها تدفقات موارد داخلية ناتجة عن المعاملات تؤدي إلى تغير في القيمة الصافية، ويقدم تصنيفاً لأنواع الإيرادات، ويصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيف.

الفصل السادس- المصروفات: يعرّف هذا الفصل المصروفات بأنها تدفقات موارد خارجة ناتجة عن المعاملات تؤدي إلى تغير في القيمة الصافية، ويقدم تصنيفين لأنواع المصروفات (هما التصنيف الوظيفي والتصنيف الاقتصادي)، ويصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيفين. أما ملحق هذا الفصل فيقدم "تصنيف وظائف الحكومة".

الفصل السابع- الميزانية العمومية: يعرّف هذا الفصل الأصول والخصوم المدرجة في نظام إحصاءات مالية الحكومة، ويقدم مبادئ توجيهية بشأن الطرق المستخدمة في تقدير القيمة السوقية الجارية لمختلف أنواع الأصول والخصوم، ويقدم تصنيفاً لأنواع الأصول والخصوم، ويصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيف.

الفصل الثامن- المعاملات في الأصول غير المالية: يصف هذا الفصل تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية وخصائص تلك المعاملات، كالتقييم ووقت القيد.

الفصل التاسع- المعاملات في الأصول المالية والخصوم: يصف هذا الفصل خصائص المعاملات في الأصول المالية والخصوم، كالتقييم ووقت القيد والمتأخرات، ويصف تصنيفها حسب القطاع والإقامة والأداة المالية.

الفصل العاشر- التدفقات الاقتصادية الأخرى: يعرّف هذا الفصل التدفقات الاقتصادية الأخرى بأنها جميع التغيرات في قيمة الأصول والخصوم أو في حجمها غير الناشئة عن معاملات، كالتغيرات في السعر السوقي لورقة مالية ويقدم هذا الفصل أيضاً تصنيفاً لأنواع التدفقات الاقتصادية الأخرى ويصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيف.

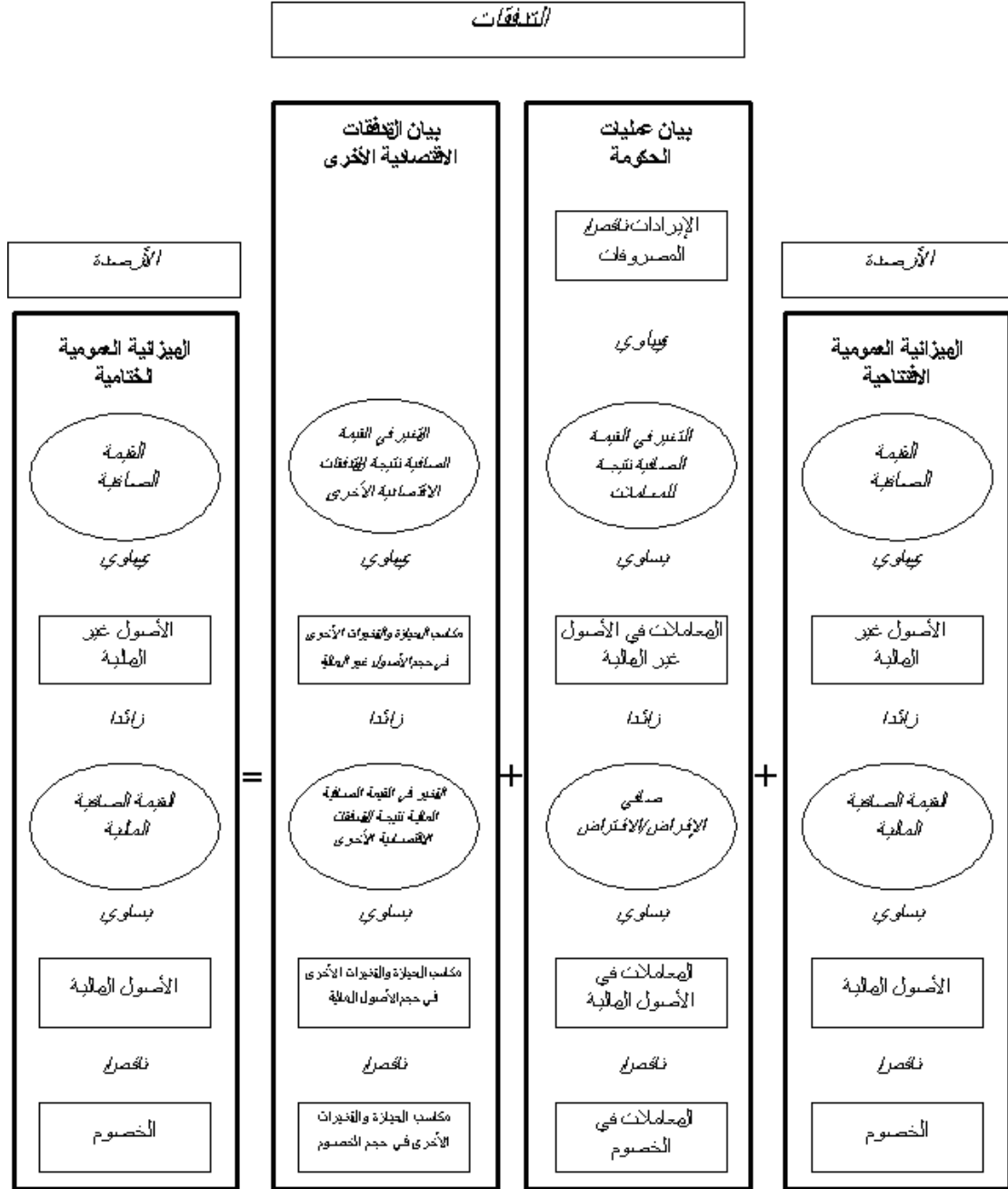
الملحق الأول- التغييرات عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986: يلخص هذا الملحق الاختلافات الرئيسية بين نظام إحصاءات مالية الحكومة المبين في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986 والنظام الموضح في هذا الدليل.

الملحق الثاني- عمليات الدين الحكومي: يصف هذا الملحق مختلف المعاملات المرتبطة بالدين والتدفقات الاقتصادية الأخرى التي قد تشارك فيها إحدى وحدات الحكومة العامة، ويصف كيفية قيدها في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

الملحق الثالث- إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية: يصف هذا الملحق العلاقة بين نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام 1993. ويشير الملحق إلى كيفية استخدام البيانات المعدة لأغراض نظام إحصاءات مالية الحكومة كمدخلات في إعداد بيانات قطاع الحكومة العامة في نظام الحسابات القومية.

الملحق الرابع- التصنيفات: يقدم هذا الملحق نظام رموز التصنيف المستخدم في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

الشكل البياني: هيكل الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة
مدخل صندوق النقد الدولي



مبشرات الأخذ بتصنيف صندوق النقد الدولي في إحصاءات مالية الحكومة 2001

تستند مبشرات تطبيق هذا التصنيف الى اعتماد الشفافية في هيكل و أسلوب عرض الموازنة العامة. وكذلك الشفافية في مراحل عمل الموازنة العامة وذلك لكون هذا التصنيف يستهدف:

- (1) زيادة مستوى التفاصيل سواء في جانب الاستخدامات أو في جانب الموارد مما يساعد على الدقة في تقدير اعتمادات الموازنة ومزيد من إحكام الرقابة على أنشطة الحكومة التنفيذية.
 - (2) سهولة القيام بالتحليلات المالية التي تستخدم كتمهيد لتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء.
 - (3) إعادة تبويب البنود على نحو يحسّن من طريقة العرض ويرفع درجة الشفافية كما يميز بشكل واضح بين أنواع الإيرادات المختلفة ويفصلها عن الموارد المتاحة لتمويل العجز إضافة إلى التطوير في أسلوب عرض تفاصيل الإنفاق العام .
 - (4) توحيد الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد جميع ابواب الموازنة العامة وتنفيذها وذلك وفقا للأساس النقدي بما في ذلك العمليات المتعلقة بشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).
 - (5) ظهور مفاهيم جديدة للعجز تأخذ بها كافة دول العالم حاليا وهي العجز النقدي (مقارنة الأبواب الستة الأولى من الاستخدامات مع الأبواب الثلاثة الأولى من الموارد) وكذلك العجز الكلي(العجز النقدي + صافي الحيازة من الأصول المالية).
 - (6) تقديم إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل يكون مناسباً لتحليل وتقييم السياسة المالية وخصوصاً أداء القطاع الحكومي والتي غالباً ما توفر خدمات غير سوقية بالدرجة الأولى.
- ويعاب على التقسيم النمطي للموازنة العامة المزج بين أسس التسجيل المختلفة حيث كان يتبع الأساس النقدي في تسجيل المعاملات الجارية وأساس الاستحقاق في تسجيل الاستثمارات والنتيجة الحتمية كانت التشتت في إعداد الموازنة العامة وعدم الرقابة الكاملة والفعالة على الإنفاق بشقيه الجاري والرأسمالي.

تنتم الموازنة العامة وفقا للتصنيف الجديد لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 بالبساطة والشمولية والوضوح والتكامل ، وقد قسم التصنيف الاستخدامات إلى ثمانية أبواب والموارد إلى خمسة أبواب و أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة للعجز هي **العجز النقدي** وهو الفرق في المصروفات للأبواب الستة الأولى من الاستخدامات والثلاثة أبواب الأولى من الموارد وهو مؤشر يعكس مدى قدرة الموارد المتاحة على تغطية أنشطة الحكومة ومن بينها الإنفاق الاستثماري.

وكذلك **العجز الكلي** والذي يقاس بالعجز النقد مضافا إليه صافي الحيازة من الأصول المالية. وأخيرا تمويل الموازنة يتم بمقارنة الباب الثامن من الاستخدامات مع الباب الخامس من الموارد.

المفاهيم

يهدف هذا القسم إلى تعريف وتوحيد المصطلحات المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة

(1) **الحكومة**: تتألف من السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية وتتحصر مهامها الرئيسية في توفير السلع والخدمات للمجتمع على أساس غير سوقي وإعادة توزيع الدخل والثروات عن طريق استخدام المدفوعات التحويلية وتمويل هذه الأنشطة من خلال الضرائب وغيرها من التحويلات الإلزامية. وقد تقوم الحكومة بتمويل جزء من أنشطتها عن طريق الاقتراض ومبيعات عرضية لسلع وخدمات أو الدخل من الأصول المملوكة لها.

(2) **المعاملات**: هي تدفقات اقتصادية ناتجة عن تعامل وحدتين وفقا لاتفاق متبادل (الوحدتان على علم مسبق بالمعاملة وأنها موافقتان عليها) ولكن لا يعني أنهما دخلا إلى المعاملة طواعية، فالضرائب على سبيل المثال معاملة نظرا لان هناك قبولا عاما بضرورة الالتزام بأدائها. ويتم تصنيفها حسب نوعها وحسب تأثيرها على صافي القيمة التي تمثل وعائها .

وتصنف المعاملات وفقا للنوع إلى مبادلة أو تحويل وتصنف حسب التأثير على صافي القيمة إلى إيرادات ومصروفات ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

المبادلة: تعد المعاملة مبادلة إذا قدمت وحدة ما سلعة أو أصل أو عمالة إلى وحدة أخرى وحصلت بالمقابل على سلعة أو أصل أو عمالة وبنفس القيمة.

التحويل: تعد المعاملة تحويلا إذا قدمت وحدة ما سلعة أو خدمة أو أصل أو عمالة لوحدة أخرى دون إن تتلقى في المقابل في نفس الوقت سلعة أو خدمة أو أصل أو عمالة لها قيمة. وقد يكون التحويل إلزاميا (الضرائب) وطواعية (المنح).

الإيرادات: هي زيادة في صافي القيمة الناتجة عن معاملة.

المصروفات: هي تخفيض في صافي القيمة الناتجة عن معاملة.

3) الأصول والخصوم: الأصول هي عبارة عن كيان تقوم الوحدات بإنفاذ حقوق ملكيتها عليه ويمكنها من الحصول على منافع اقتصادية منه سواء بالحيازة أو باستخدامه خلال فترة زمنية معينة. وتصنف الأصول إلى مالية أو غير مالية علما بان الأصول المالية ما هي الا خصوم لوحدة أخرى. ويتم التصرف في الأصل عن طريق البيع والاقتناء يتم بالشراء أو الإنشاء.

أما الخصوم فتتمثل في أي مطالبات مالية لوحدات أخرى على الحكومة (مثال: الاقتراض) ويمكن تسديد الخصوم التي تحملتها الحكومة من قبل وتسمى إطفاء الخصوم. مع ضرورة العلم أن جميع معاملات الأصول والخصوم لا تؤثر على صافي القيمة نظرا لكونها عبارة عن استبدال أصل بأصل آخر (مالي بغير مالي) وبنفس القيمة.

4) المنشأة السوقية والمنشأة غير السوقية:

المنشأة السوقية: هي وحدة تقوم بعرض مخرجاتها وبتسويقها بأسعار اقتصادية أو يتم التصرف فيها بالسوق على نحو آخر.

المنشأة الغير سوقية: هي وحدة تقوم بعرض مخرجاتها بأسعار غير اقتصادية (لا تهدف إلى الربح) أو مجانا سواء لبعض الفئات أو للمجتمع ككل.

التصنيفات الجديدة

الباب	الفصل	المفهوم
الإيرادات	الأول	الضرائب هي تحويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة وتشمل الرسوم التي لا تتناسب مع تكلفة الخدمة (السيادية) مع استبعاد تحويلات إلزامية معينة (الغرامات)
	الثاني	المنح تحويلات غير إجبارية متلقاه من حكومة أخرى أو من منظمات دولية
	الثالث	إيرادات أخرى وتشتمل على جميع معاملات الإيرادات الغير مصنفة (كضرائب أو منح) مثل مبيعات السلع والخدمات والتحويلات الاختيارية بكافة أنواعها نقداً أو عينا
المصروفات	الأول	تعويضات العاملين وهي عبارة عن المكافآت النقدية أو العينية المستحقة الدفع للعامل مقابل عمل أداءه إضافة إلى الأجور والرواتب
	الثاني	شراء السلع والخدمات هي القيمة الكلية لسلع وخدمات اشترتها القطاع الحكومي سواء لاستخدامها في الإنتاج أو الاقتناء بغرض البيع
	الثالث	تكلفة التمويل مصروفات تنشأ على المدين مقابل استخدام أموال وحده أخرى
	الرابع	الإعانات هي تحويلات جارية تدفعها وحدات حكومية إلى شركات أو مشروعات
	الخامس	المنح هي تحويلات غير إجبارية نقداً أو عينياً تدفع إلى وحدة أخرى من الوحدات الحكومية أو المنظمات الدولية وتشمل الفصل السادس والسابع
	السادس	المنافع الاجتماعية هي تحويلات جارية إلى فئات اجتماعية لمواجهة احتياجات خاصة (المرض /البطالة/...)
	السابع	المصروفات الأخرى وتشمل جميع معاملات المصروفات غير المصنفة في مكان آخر
المعاملات في الأصول المالية	الأول	اقتناء أصول غير مالية
	الثاني	التصرف في أصول
	المؤشر	عجز/ فائض
المعاملات في الأصول المالية	الأول	اقتناء أصول مالية أو إطفاء خصوم
	الثاني	تصرف في أصول مالية أو تحمل خصوم

الباب الأول: الإيرادات

هي مجموعة من معاملات تشتمل على مبادلات وتحويلات تؤدي إلى زيادة صافي القيمة أو صافي الثروة لقطاع الحكومة. ولا يعتبر بيع الأصول غير المالية إيرادات لكونه لا يؤثر على القيمة الصافية بل يغير تكوين الميزانية العمومية من خلال مبادلة أصل غير مالي بأصل آخر. وتتكون الإيرادات من ثلاثة فصول هي:

- الفصل الأول : الضرائب والتحويلات الإلزامية الأخرى التي تفرضها الوحدات الحكومية
- الفصل الثاني: المنح والتحويلات الاختيارية المتلقاه من وحدات أخرى
- الفصل الثالث: الإيرادات الأخرى (بيع السلع والخدمات-دخل ملكية الأصول)

الفصل الأول: الضرائب

فريضة إلزامية يتحمل الممول بصفة نهائية وبلا مقابل وتأخذ الصورة النقدية تحقيقاً لأهداف المجتمع.

الكود	تصنيف صندوق النقد الدولي IMF	التصنيف المقترح لإمارة دبي
	الضرائب	
	الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال	الضرائب على دخول فروع البنوك الأجنبية في الإمارة
(1)	<ul style="list-style-type: none"> • ضرائب مدفوعة من دخول الأفراد • ضرائب مدفوعة من المؤسسات والشركات الأخرى 	
(2)	الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة	
(3)	الضرائب على الملكية	
	<ul style="list-style-type: none"> • ضرائب على الملكية غير المنقولة • ضرائب على صافي الثروة • ضرائب على الهبات والتركات • ضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية • ضرائب أخرى على الملكية 	
(4)	<ul style="list-style-type: none"> • ضرائب على السلع والخدمات • ضرائب عامة على السلع والخدمات • ضريبة القيمة المضافة • ضرائب المبيعات • ضرائب أخرى على السلع والخدمات 	
	رسوم الإنتاج	
	<ul style="list-style-type: none"> • رسوم إنتاج على سلع محلية • رسوم إنتاج على السلع المستوردة • أرباح احتكارات المالية العامة • رسوم الإنتاج على الخدمات 	
	ضرائب على استخدام سلع أو مزاولة نشاط	
	<ul style="list-style-type: none"> • ضرائب على السيارات • ضرائب أخرى على استخدام سلعة أو مزاولة أنشطة 	

ضرائب أخرى على السلع والخدمات	
إيرادات الجمارك في دبي	<p>ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية</p> <ul style="list-style-type: none"> • رسوم جمارك على الواردات • رسوم جمارك على الصادرات • أرباح احتكارات الاستيراد والتصدير • أرباح الصرف • الضرائب على عمليات الصرف • ضرائب أخرى على التجارة والمعاملات الدولية
	<p>ضرائب أخرى</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضرائب مدفوعة من شركات الأعمال • ضرائب مدفوعة من جهات أخرى أو غير مصنفة في مكان آخر

• **الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال:**

- تفرض على الأفراد أو الشركات أو المشروعات الأخرى وفي حالة عدم تضمينها لهاتين الفئتين تصنف كضرائب دخل غير موزعة وتشتمل على:
- الأجور والرواتب والمزايا الإضافية وغيرها من تعويضات العاملين.
 - الدخل من الفائدة والريع ورسوم الامتياز (الضرائب على أرباح الشركات الحكومية وفوائض الهيئات والمؤسسات العامة والعائد على الاستثمارات الحكومية).
 - المكاسب الرأسمالية.
 - أرباح شركات المساهمة وشركات التضامن والمنشآت الفردية والصناديق الائتمانية (الضريبة على دخول فروع البنوك الأجنبية في إمارة دبي).
 - الحصص الخاضعة للضرائب من توزيعات حسابات الضمان الاجتماعي والمعاشات.

• **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية**

وتشمل الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى، الضرائب على الصادرات، أرباح الاحتكار للتصدير والاستيراد وأرباح عمليات الصرف، والضرائب على عمليات الصرف وأخيرا ضرائب أخرى على التجارة والمعاملات الدولية.

• **الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى (إيرادات الجمارك في إمارة دبي)**

يغطي هذا البند الإيرادات من جميع الرسوم المحصلة على سلع لأنها تدخل الإمارة مثل رسوم الوارد أو على خدمات لأنها مقدمه من غير المقيمين إلى المقيمين. وقد تفرض هذه الرسوم لأغراض مالية بحتة أو لأغراض الحماية. وقد تتحدد على أساس معين (نوعية) أو حسب القيمة ولكنها يجب أن تقتصر على المنتجات المستوردة.

الفصل الثاني: المنح

هي عبارة عن تحويلات غير إلزامية (طوعية) تتلقاها وحدات حكومية من وحدات حكومية أخرى أو من منظمات دولية بدون مقابل وفقاً للجهة المانحة ثم تقسم مرة أخرى إلى منحة جارية أو رأسمالية .

الكود	صندوق النقد الدولي	التصنيف المقترح الإمارة دبي
	المنح	غير متاح
	<ul style="list-style-type: none"> • من حكومات أجنبية - جارية - رأسمالية • من منظمات دولية - جارية - رأسمالية • من وحدات حكومية أخرى - جارية - رأسمالية 	

الفصل الثالث: إيرادات أخرى

وتشتمل على دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات وأنواع أخرى متنوعة من الإيرادات.

الكود	تصنيف صندوق النقد الدولي	التصنيف المقترح لإمارة دبي
	إيرادات أخرى	
	دخل الملكية	
	▪ الفوائد	عوائد الودائع الحكومية
	▪ عائد حصص الأسهم	
	▪ الربيع (الإيجارات)	
	مبيعات السلع والخدمات	
	• مبيعات سلع وهيئات حكومية	إيرادات مؤسسة دبي للاستثمار ICD
	- مبيعات البترول	إيرادات غير متكررة (البترول)
	- مبيعات أخرى غير البترول	
	• الرسوم الإدارية	• الرسوم المفروضة في إمارة دبي
	• مبيعات عرضية لهيئات وشركات غير سوقية	• المبيعات
	الغرامات والجزاءات والمصادرات	
	تحويلات طوعية بخلاف المنح	• الغرامات المفروضة في إمارة دبي
	جارية	+ المبالغ الخاصة بالتأمين
	رأسمالية	المصادر
	إيرادات أخرى متنوعة وغير معرفة في مكان آخر	إيرادات أخرى

- هناك ضرورة لفصل رقم الرسوم عن الغرامات بغرض التصنيف في إمارة دبي

دخل الملكية:

يتضمن دخل الملكية أشكالاً متعددة من الإيرادات التي تكتسبها وحده من وحدات الحكومة وذلك عندما تضع أصولاً مالية أو أصول غير منتجة أو الائتين معا تملكها تحت تصرف وحدات أخرى ويمكن أن تأخذ شكل الفوائد أو أرباح موزعة أو مسحوبات من دخل الشركات أو دخل ملكية إلى حملة وثائق تأمين وغيرها .

الفوائد (عوائد الودائع الحكومية للإمارة)

هي مدفوعات تتلقاها وحدات الحكومة العامة (حكومة إمارة دبي) التي تملك أنواعا معينة من الأصول المالية (الودائع والأوراق المالية) عدا الأسهم والقروض والحسابات الدائنة. وتنشأ هذه الأنواع من الأصول المالية عندما تقوم إحدى وحدات الحكومة (حكومة دبي) بإقراض أموال لوحدة أخرى (البنوك) والفائدة هي الإيرادات التي يكتسبها الدائن (حكومة دبي) من السماح للمدين (البنوك) باستخدام أمواله.

مبيعات السلع والخدمات

• **مبيعات سلع شركات وهيئات حكومية (إيرادات مؤسسة دبي للاستثمار ICD)**
هي عبارة عن قيام المشروع أو المنشأة بنشاط إنتاجي معين يتحقق من وراء هذا النشاط قيمة مضافة من خلال بيع كل مخرجاتها أو معظمها أو تتصرف فيها على نحو آخر بأسعار ذات دلالة اقتصادية أي الأسعار التي تؤثر بقدر كبير على الكميات المنتجة والمعروضة بالسوق والكميات المطلوبة. وتتألف هذه الفئة من مبيعات جميع المنشآت السوقية التي تعد جزءا من وحدات الحكومة.

• **مبيعات البترول (إيرادات غير متكررة، مبيعات البترول في دبي)**

• **الرسوم الإدارية (الرسوم المفروضة في إمارة دبي)**

يشتمل هذا البند على كافة الرسوم الخاصة بالتراخيص الإلزامية وغيرها من الرسوم التي تعد مبيعات خدمات (رسوم رخص قيادة - رسوم الجوازات- رسوم المحاكم) على أنه يجب أن تمارس الحكومة وظيفة التنظيم على مثل هذه النوعية من الخدمات من خلال التحقق من العاملين على تقديم هذه الخدمات وسلامة المعدات الفنية للخدمة.

• **مبيعات عرضية لهيئات وشركات غير سوقية (مبيعات حكومة دبي)**

هي عبارة عن المبيعات من السلع والخدمات التي تعد عرضية بالنسبة للأنشطة المعتادة للإدارات والأجهزة الحكومية.

الغرامات والجزاءات والمصادرات (غرامات مفروضة في إمارة دبي)

هي عبارة عن تحويلات جارية إلزامية تفرضها المحاكم والأجهزة شبه القضائية على الوحدات بسبب انتهاك القوانين أو القواعد الإدارية، أما المصادرات فتشمل مبالغ كانت مودعة لدى وحدات حكومية لحين انتهاء دعوى قانونية أو إدارية وحولت إلى الحكومة لتسوية الدعوى.

إيرادات أخرى متنوعة وغير معروفة في مكان آخر (إيرادات أخرى في إمارة

دبي)

يُدرج تحت هذه الفئة جميع الإيرادات التي لا تُدرج ضمن أي فئة أو لم تُصنف كأصول مثل مبيعات الخردة ومدفوعات مقابل إتلاف ممتلكات حكومية أو أية إيرادات أخرى لا تتوفر عنها معلومات كافية تسمح بالتصنيف.

الباب الثاني: المصروفات

المصروفات هي انخفاض في القيمة الصافية ناتج عن معاملة. حيث تقع على الحكومة مسؤوليات ذات طبيعة اقتصادية تتمثل في:

- توفير سلع وخدمات عامة (على أساس غير سوقي) للمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق المدفوعات التحويلية.

وتفي الحكومة بالمسؤوليتين من خلال المصروفات التي تصنف وفقا لنظام إحصاءات مالية الحكومة إلى تصنيف اقتصادي وآخر وظيفي.

أولاً: التصنيف الاقتصادي

تشتمل المصروفات وفقا لهذا التصنيف على سبع معاملات ثلاث منها مبادلات وهي تعويضات العاملين، شراء سلع وخدمات وخدمة الدين. وأربع منها تحويلات وهي الإعانات، المنح، المنافع الاجتماعية والمصروفات الأخرى.

1. تعويضات العاملين

هي مجموع المكافآت النقدية أو العينية المدفوعة للعاملين بالقطاع الحكومي مقابل العمل الذي أداه خلال الفترة المحاسبية المعنية.

الكود	تصنيف صندوق النقد الدولي	تصنيف مقترح لإمارة دبي
	تعويضات العاملين	
	• أجور ورواتب	
	• أجور ورواتب نقدية	
	• مرتبات وأجور	• راتب أساسي - رواتب مقطوعة
	• علاوات شخصية	• علاوة عامة - علاوة أخرى
	• أجور ورواتب عينية	• تذاكر سفر
	• مساهمات اجتماعية	• التقاعد - مكافأة نهاية الخدمة

الأجور والرواتب النقدية

تتألف من المدفوعات النقدية للعاملين مقابل خدمات مؤداة قبل خصم الضرائب (في حال وجودها) ومساهمات العاملين في برامج التأمين الاجتماعي.
وتتضمن الأجور والرواتب الأساسية والزيادة في الأجر نتيجة العمل الإضافي ، وبدلات تكلفة المعيشة وبدلات محلية وبدلات السكن والإجازات المدفوعة الاجر.

الأجور والرواتب العينية

هي عبارة عن مدفوعات عينية للعاملين مقابل خدمات مؤداة مثل الوجبات الغذائية وخدمات الإسكان و الزبي وخدمات المركبات والسلع المعمرة كذلك السفر المجاني على الطائرات ووسائل النقل الأخرى.

المساهمات الاجتماعية

هي مدفوعات تدفعها وحدات الحكومة لبرامج التأمين الاجتماعي للحصول على منافع اجتماعية لموظفيها بما في ذلك معاشات تقاعدية ومنافع تقاعد أخرى. وتنقسم هذه المساهمات إلى نوعين مساهمات اجتماعية فعلية(مساهمات مستحقة الدفع لشركات التأمين أو أي مؤسسات أخرى مسؤولة عن إدارة برامج التأمين الاجتماعي) ومساهمات اجتماعية محتسبة(منافع اجتماعية مقدمة مباشرة من الحكومة إلى موظفيها الحاليين أو السابقين أو عائلاتهم من مواردها الخاصة دون إشراك طرف آخر مثل شركة تأمين).

2. شراء السلع والخدمات

عبارة عن شراء السلع والخدمات المستخدمة لإنتاج سلع وخدمات سوقية وغير سوقية . وكذلك السلع والمشتراة بغرض إعادة البيع مع ضرورة طرح التغير في المخزون.

السلع والخدمات

الكود	تصنيف صندوق النقد الدولي	تصنيف مقترح في إمارة دبي
	شراء السلع والخدمات	
	● شراء السلع	
	- الكتب والمطبوعات القرطاسية	مطبوعات، قرطاسيه
	- الصرف الصحي	
	- الكهرباء والمياه والوقود	كهرباء وماء
	- الملابس	
	- الطعام	
	- المواد والمؤن	
	- الأدوية	العلاج الطبي- العلاج في الخارج
	- سلع أخرى	
	● شراء الخدمات	
	● السفر والنقل والتأمين	
	- السفر ومخصصات الإعاشة	
	● خدمات النقل	
	- النقل الداخلي	
	- النقل الخارجي	
	● خدمات التأمين	
	● الإعلان والنشر	التسويق والإعلان – المؤتمرات والمعارض
	● إيجار الاصول المنتجة	
	● الضيافة	
	● الاتصالات	
	● خدمات الخبراء والمستشارين	أتعاب مهنية
	● رسوم الأمن والسلامة	
	● مصروفات التدريب	التدريب
	● خدمات أخرى	الصيانة

3. خدمة الدين

هي مصروفات تتحملها الوحدة الحكومية (المدين) مقابل استخدام أصل الدين المستحق والذي يمثل القيمة الاقتصادية المملوكة للدائن.

الكود	تصنيف صندوق النقد الدولي	إمارة دبي
	الفائدة	فوائد القروض والسندات
	- الفائدة لغير المقيمين	
	- الفائدة للمقيمين	
	- المقيمين غير قطاع الحكومة	
	- دفع فواتير وحصص ربح لوحدات حكومية أخرى.	

4. الإعانات

هي مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات السوقية على أساس كمية أو قيمة السلع والخدمات التي تنتجها أو تقدمها.

الكود	تصنيف صندوق النقد الدولي	إمارة دبي
	الإعانات	لا ينطبق
	الشركات العامة (الحكومية)	
	- عامة غير مالية	
	- عامة مالية	
	الشركات الخاصة	
	- خاصة غير مالية	
	- خاصة مالية	

5. المنح

هي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إلزامية من وحدة حكومية (دائرة المالية) إلى وحدة حكومية أخرى

الكود	تصنيف صندوق النقد الدولي	تصنيف مقترح لإمارة دبي
	<ul style="list-style-type: none"> المنح • <u>الحكومات الأجنبية</u> - جارية - رأسمالية • <u>المنظمات الدولية</u> - جارية - رأسمالية • <u>وحدات الحكومية الأخرى</u> - جارية - رأسمالية 	<p>حكومة دبي (المصروفات العمومية)</p>

6. المنافع الاجتماعية

هي عبارة عن تحويلات تتم نقداً أو عينياً لحماية السكان ككل أو قطاعات معينة منهم من مخاطر اجتماعية معينة. وتشتمل على ثلاثة بنود منافع الضمان الاجتماعي والتي قد تكون نقدية أو عينية ومنافع المساعدة الاجتماعية المقدمة من أرباب العمل.

الكود	تصنيف صندوق النقد الدولي	تصنيف مقترح لإمارة دبي
	<ul style="list-style-type: none"> المنافع الاجتماعية • <u>منافع الضمان الاجتماعي</u> - نقداً - عينا • <u>منافع المساعدة الاجتماعية</u> - نقداً - عينا • منافع اجتماعية مقدمة من أرباب العمل - نقداً - عينا 	<p>مؤسسة الشيخ محمد للإسكان</p>

منافع المساعدة الاجتماعية

هي تحويلات إلى فئات معينة لتلبية احتياجات غير مدرجة في برامج التأمين الاجتماعي المتعارف عليها.

7. المصروفات الأخرى

هي مصروفات واجب السداد على وحدة حكومية إلى مالك الأصل المالي أو مالك أصل غير منتج عندما تنتفع الوحدات بهذا الأصل.

إمارة دبي	صندوق النقد الدولي	الكود
	مصروفات أخرى	
	- مصروفات على الممتلكات عدا الفائدة	
الأندية الرياضية مؤسسات تعليمية	- مصروفات أخرى مختلفة	

ثانياً: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة في إمارة دبي

يهدف التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى تحديد الدور الذي يؤديه الإنفاق في الاقتصاد القومي ويقوم التقسيم الوظيفي على توزيع كافة بنود الإنفاق حسب الاستخدام الذي يستهدفه المجتمع منها وتنقسم الاستخدامات الوظيفية إلى عشرة قطاعات على النحو التالي:

القطاع / الكود	المفهوم	وحدات حكومة دبي
خدمات عامة 701	هي تلك الخدمات المنوط بها الأجهزة التنفيذية و الهيئات التشريعية والخدمات المالية والضريبية والجمركية ومراجعة الحسابات وإدارة الدين العام وإدارة الشؤون الخارجية والتعاون الاقتصادي وتشغيل خدمات الأفراد العامة متضمنة أساليب الاختيار والترقي والتقييم	- ديوان سمو الحاكم - دائرة المالية - دائرة الرقابة المالية - المجلس التنفيذي - مركز دبي للإحصاء - جناح دبي الجوي - ورشة حكومة دبي - دائرة التنمية البشرية
الدفاع والأمن القومي 702	هو ذلك الإنفاق المتعلق بالخدمات المختصة بإدارة شؤون الدفاع العسكري وإدارة شؤون الدفاع المدني من خطط للطوارئ والتدريبات المدنية ودعم قوات الدفاع المدني	إدارة الدفاع المدني
النظام العام وشؤون الأمن العام 703	هو ذلك الإنفاق المرتبط بتلك الخدمات المتعلقة بشؤون الشرطة والحماية المدنية ودعم المحاكم المدنية والجنائية والنظام القضائي وإدارة السجون	- القيادة العامة لشرطة دبي - أمن عام المواصلات - الجنسية والإقامة - النيابة العامة - دائرة المحاكم
الشؤون الاقتصادية 704	هو ذلك الإنفاق المرتبط بالخدمات المتعلقة بإدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية العامة ووضع وتنفيذ السياسات الخاصة بها ودعم الأنشطة والبرامج الاقتصادية	- دائرة التنمية الاقتصادية - مطارات دبي - دائرة السياحة والتسويق التجاري - هيئة الطيران المدني - مؤسسة دبي للبترول - هيئة الطرق والمواصلات

وحدات حكومة دبي	المفهوم	القطاع / الكود
بلدية دبي (30% من الانفاق العام) (برامج حماية بيئة)	هو ذلك الإنفاق المرتبط بالخدمات المتعلقة بإدارة وتصريف ومعالجة النفايات ومعالجة المياه وكافة الأنشطة الخاصة بالمناخ والتربة والتلوث	حماية البيئة 705
- دائرة الأراضي والأموال - بلدية دبي	هو ذلك الإنفاق المرتبط بالخدمات المتعلقة بشؤون تنمية الإسكان من حيث شراء أو إنشاء أو تجديد أو إصلاح الوحدات السكنية وتقديم القروض والإعانات المالية في مجال الإسكان والخدمات المتعلقة بتخطيط المجتمع وتطوير المرافق العامة	الإسكان والمرافق المجتمعية 706
- هيئة الصحة - مركز خدمات الإسعاف	إنفاق حكومة دبي على الخدمات الصحية وتطويرها ووضع وتنفيذ المعايير الخاصة بهذه الخدمة	الصحة 707
- دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري - دعم الأندية من قبل دائرة المالية والأنشطة الثقافية - مؤسسة دبي للإعلام - هيئة الثقافة والفنون	هو ذلك الإنفاق المرتبط بقطاع الشباب وتشجيع الرياضة ورسم السياسات الخاصة بالخدمات الرياضية والثقافية والدينية	الشباب والثقافة والشؤون الدينية 708
- دعم المدارس/دعم دائرة المالية البلدية - هيئة المعرفة والتنمية البشرية	يشمل إنفاق حكومة دبي على الخدمات التعليمية بمستوياتها المختلفة	التعليم 709
- دعم دائرة المالية - مؤسسة الشيخ محمد للإسكان - تحويلات أخرى - هيئة تنمية المجتمع - مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال	هو ذلك الإنفاق المرتبط بكافة أنواع الحماية الاجتماعية المقدمة للأفراد لمجابهة المرض والعجز والشيخوخة والبطالة وذلك في شكل مزايا نقدية أو عينية	الحماية الاجتماعية 710